

دماؤهن على الطريق:

العاملات الزراعيات الموسميات في مواجهة الإهمال المؤسسي والحرمان من الحقوق

اعداد الباحث العمالي حسن البربري



مستشارك
النقابي



تقرير تحليلي

دماؤهن على الطريق :العاملات الزراعيات الموسميات في مواجهة الإهمال المؤسسي والحرمان من الحقوق

اعداد الباحث العمالي حسن البربري

الملخص التنفيذي

في يونيو 2025، شهد الطريق الإقليمي الرابط بين المنوفية ومدينة السادات حادثاً مأساوياً أدى إلى وفاة 19 عاملة زراعية موسمية وإصابة أخريات، أثناء ذهابهن إلى العمل في جني محصول العنب. لم يكن هذا الحادث الأول من نوعه، بل يعكس واقعاً مزمناً من الإهمال المؤسسي، وسوء أوضاع العمل في القطاع الزراعي الموسمي، الذي يعتمد على آلاف العاملات غير الرسميات، في ظل غياب التعاقد والتأمين والنقل الآمن، وضعف الحماية القانونية والرقابية.

تُمثّل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة في الزراعة الموسمية، ويتم تشغيلهن عبر مقاولين دون عقود، بأجور متدنية لا تتجاوز 130 جنيهاً يومياً، ودون تغطية تأمينية أو حماية مهنية. يتم نقلهن عبر سيارات ميكروباص متهالكة، تفتقر لأدنى شروط الأمان، وهو ما يؤدي إلى تكرار الحوادث المميتة. أجور العاملات تبلغ 130 جنيهاً في اليوم...مقارنةً ب الحد الأدنى للأجور في مصر (7000 جنيهه)، فإن العاملات يتقاضين أقل من 28% منه.

- الحادث وقع على طريق إقليمي تم إنشاؤه قبل 6 سنوات فقط...ما يحمّل وزارة النقل مسؤولية مباشرة.
- شركات التصدير الزراعي تحقق أرباحاً سنوية تتجاوز 90 مليون دولار، بينما لا تخصص أي موارد لحماية العاملات.

الانتهاكات القانونية

:قانون العمل المصري رقم 14 لسنة 2025 .(مخالفات صريحة للمواد 11، 35، 87، 104) اتفاقيات العمل الدولية :غياب الحماية الاجتماعية، التمييز المهني، انتهاك حقوق - الأمومة، وعدم الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية - ضعف الرقابة من قبل وزارة العمل، نتيجة قلة المفتشين ومكاتب التفتيش في المناطق الريفية.

ضعف التمثيل النقابي

لا يتجاوز تمثيل العاملات الزراعيات 2.9% من عضوية النقابات. غياب النقابات القطاعية أو المستقلة التي تمثل هذا النوع من العمل.

تهميش قانوني لنضالاتهن، وانعدام الاعتراف الرسمي بوجودهن كقوة عاملة مستقلة أبرز التوصيات

١. إلزام المزارع ومحطات التصدير بالتعاقد الرسمي مع العاملات وتسجيلهن تأمينياً
٢. توفير وسائل نقل آمنة وأمنة تحت إشراف وزارة النقل
٣. إدراج العمالة الموسمية والزراعية ضمن قرارات الحد الأدنى للأجور
٤. الإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الجديد مع مشاركة النقابات والمجتمع المدني في صياغتها لضمان تغطية العمالة الزراعية الموسمية وغير الرسمية بحقوق واضحة وقابلة للتطبيق.
٥. دعم تأسيس نقابات قطاعية مستقلة للعاملات الزراعيات
٦. فرض مساهمة اجتماعية (٢٪) على أرباح الشركات المصدرة لدعم صندوق تأمين للعاملات.

الأسئلة المركزية التي يجب عنها التقرير:

١. لماذا تتكرر الحوادث المميتة في قطاع الزراعة الموسمية؟
٢. ما أوجه الإهمال المؤسسي التي تتعرض لها العاملات الزراعيات؟
٣. من المسؤول قانونياً وسياسياً عن الحوادث والانتهاكات؟
٤. كيف يعالج الإطار القانوني والرقابي هذه القضية؟
٥. لماذا يُستثنى هذا القطاع من التمثيل النقابي والعمالي؟
٦. ما السياسات البديلة المقترحة لحماية العاملات وتحقيق العدالة؟

مقدمة

في فجر أحد أيام يونيو ٢٠٢٥، كانت الشمس لم تشرق بعد حين تحركت سيارة ميكروباص، تتكدس فيها أجساد عشرات الفتيات الريفيات، تتراوح أعمارهن بين الرابعة عشرة والخامسة والعشرين. أثناء ذهابهن إلى العمل في جني محصول العنب، الذي يُعد أحد أبرز المحاصيل التصديرية في مصر. لم يكن في رحلتهم ما يوحي بالخطر، فالخطر عندهن ليس مفاجئاً، بل هو جزء من يوم العمل: النقل في سيارات غير آمنة وأحياناً غير مخصصة للبشر، وانعدام العقود أو التأمين، واليومية الزهيدة التي بالكاد تُطعم. لكن في تلك الرحلة تحديداً، اصطدمت السيارة على الطريق الإقليمي الرابط بين المنوفية ومدينة السادات بأخري، فسُجِّل الحادث باعتباره "مأساة"، وماتت تسعة عشر فتاة، بينما أصيبت أخريات إصابات خطيرة.

الحادثة ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة ما دام الواقع الذي أنتجها قائماً. إذ تكشف هذه الفاجعة عن نظام عمل غير رسمي يستنزف أجساد النساء الفقيرات في الريف المصري دون أن يعترف بحقوقهن، وعن غياب الدولة كمرآب وحامٍ، وعن شركات تجني الملايين بينما العاملات يذهبن إلى الموت بلا عقد أو تأمين أو حتى أجر عادل. في هذا التقرير، نكشف كيف تحوَّلت حياة آلاف النساء العاملات في الزراعة إلى سلسلة من المخاطر اليومية الممتدة من البيت إلى الحقل، ومن أرض الزرع إلى الإسفلت. نحلل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمأساة، ونفضح الإهمال المؤسسي الذي يجعل من الموت

الجماعي حدثًا عابرًا في نشرة الأخبار، بينما يواصل الجميع جني الأرباح من أجساد لم تعد قادرة حتى على الاعتراض.

أولا - مَنْ هُنَّ العاملات الزراعيات الموسميات؟

في المزارع الممتدة من المنوفية إلى النوبارية، ومن السادات إلى الإسماعيلية، تتكرر مشاهد يومية لعاملات زراعيات يصطففن في طوابير أمام سيارات ميكروباص و أحيانا سيارات نصف نقل مكشوفة، في انتظار الذهاب إلى أعمال موسمية تبدأ مع شروق الشمس وتنتهي قبل مغيبها. هُنَّ نساء وفتيات، أغلبهنّ من أسر ريفية فقيرة، يعملن في مواسم جني المحاصيل التصديرية مثل العنب، الفراولة، الخوخ، البطاطس، المانجو وغيرها. ورغم أن قطاع العمل الزراعي الموسمي يضم رجالًا أيضًا، فإن النساء يشكّلن الغالبية، وهنّ الأكثر عرضة للهشاشة والاستغلال.

بنية العمل: كيف يتم التعاقد؟

في الأغلب، لا يتم التعاقد بشكل مباشر بين العامل اوالعاملة وصاحب المزرعة، بل يتم كل شيء عبر مقاول الأنفار أو وسيط محلي. هذا المقاول هو من يختار العاملات، ويحدّد أجرهن اليومي، ويتفق على وسيلة النقل، دون أي إشراف قانوني أو إداري. المقاول لا يمنح العاملات أي إثبات رسمي للعلاقة التعاقدية، ولا يخضع لأي رقابة حكومية حقيقية. غياب العقود وحقوق العمل:

- لا توجد عقود مكتوبة أو عقود شفوية موثقة.
- لا تسجيل في التأمينات الاجتماعية.
- لا تغطية صحية في حالة الإصابة أو الوفاة.
- لا حق في الشكوى أو التقاضي، لأن العلاقة القانونية غير معترف بها أصلًا.

لماذا النساء أكثر عرضة لهذا النمط؟

النساء في الريف يواجهن طبقات متعددة من التهميش: الفقر، قلة التعليم، القيود الثقافية على التحرك، وعدم توفر بدائل اقتصادية. هذا يجعلهنّ مستهدفات في سوق العمل الموسمي كـ"أيدي عاملة رخيصة" يُعتقد أنها أكثر "طاعة"، وأقل مطالبة بالحقوق. كما أن تقسيم العمل النوعي داخل المجتمع يربط بين النساء وبين "الأعمال الخفيفة" مثل الجني والتغليف، رغم أنها في الواقع أعمال شاقة ومتعبة ومجهدة نفسيًا وبدنيًا.

ثانيا - الإهمال المؤسسي: انتهاكات متكررة لا تُقابل بالمحاسبة

حدث انقلاب السيارة الذي أسفر عن وفاة ١٩ عاملة زراعية على الطريق الإقليمي لم يكن استثناءً، بل هو كاشفٌ ومؤلمٌ لواقع معتاد. العاملات الزراعيات الموسميات في مصر يتعرضن لنمط متكرر من الانتهاكات التي لا تحدث نتيجة "حادث عارض"، وإنما بسبب منظومة كاملة من الإهمال المؤسسي والتواطؤ بالصمت.

أولاً: وسائل النقل كأداة قتل بطيء

رغم أن القانون يحظر نقل البشر في عربات نصف نقل مخصّصة للبضائع، فإن هذه الوسيلة تُستخدم يوميًا لنقل العاملات بخلاف الميكروباصات المتهالكة، غالبًا من قرى ريفية إلى

المزارع أو محطات التوضيب. تُنقل العاملات وهنّ جالسات على صناديق بلاستيكية، أو بلا شيء، أو متكدسات علي كراسي سيارات الميكروباصات ، وبسرعة مفرطة، وعلى طرق غير ممهدة أو تعاني من كثافة مرورية خطيرة.

• في حادثة الطريق الإقليمي الأخيرة، كانت السيارة تسير بسرعة على طريق يشتهر بالحوادث، دون أي رقابة مرورية.

• تم نقل أكثر من ٣٠ عاملة علي ميكروباص تصادم مع تريلا نقل مواد بترولية، ما أدى إلى تطايرهن على الإسفلت بمجرد انقلاب المركبة.

ثانياً: انعدام العلاقة القانونية في العمل

أغلب العاملات لا يعرفن اسم صاحب المزرعة، ولا يحتفظن بأي ورقة تثبت عملهن أو مستحقاتهن. المقاول هو من يتولى الدفع - نقدًا - ولا توجد أي مظلة قانونية تحكم هذه العلاقة. هذا الوضع:

- يمنع العاملات من المطالبة بالتعويضات حال الإصابة أو الوفاة.
- يمنع أسر الضحايا من اللجوء لأي مؤسسة للحصول على حقوق قانونية.
- يعفي صاحب العمل الحقيقي من أي مسؤولية جنائية أو مدنية.

ثالثاً: غياب رقابة الدولة

أجهزة الدولة المفترض بها التفتيش على ظروف العمل لا تمارس دورها، لأسباب عدة:

- نقص أعداد المفتشين: في عام ٢٠٢٣، لم يتجاوز عدد مفتشي العمل النشطين في عموم الجمهورية ١,٨٠٠ مفتش فقط، مقابل ملايين العمال غير الرسميين، ما يجعل التفتيش الدوري أمراً مستحيلًا.

• ضعف الميزانيات واللوجستيات: مكاتب العمل في الريف تعاني من نقص في الموارد، ولا تُغطي مساحات واسعة.

• تواطؤ بعض الإدارات المحلية مع أصحاب المزارع الكبار، أو إهمال البلاغات الواردة من الأهالي ومنظمات المجتمع المدني.

رابعاً: غياب المساءلة والمحاسبة

رغم توالي الحوادث - سواء في الطرق أو داخل أماكن العمل الزراعي - لم يُسجّل أي حكم قضائي بإدانة أصحاب المزارع أو المسؤولين الحكوميين. على العكس، غالبًا ما تُنسب المسؤولية لسائق السيارة فقط، ويُقدّم كـ"كبش فداء" للمنظومة، دون أي تحقيق حقيقي في ظروف التعاقد أو شروط السلامة .

السنة	الموقع	عدد الضحايا	نوع الحادث	الملاحظات
2013	البحيرة - كوم حمادة	5 قتلى + 11 مصابة	انقلاب سيارة نصف نقل	لم تُحمّل الشركة أي مسؤولية
2016	الشرقية - بلبيس	3 قتلى + 7 مصابة	دهس على طريق ترابي	وسيلة نقل غير آدمية
2018	الإسماعيلية - فايد	6 قتلى + 9 مصابة	انقلاب على كوبري ترعة	أعمار الضحايا بين 14-25 سنة
2022	الإسماعيلية - أبو صوير	7 قتلى + 13 مصابة	انقلاب سيارة نصف نقل	تم تحميل السائق المسؤولية فقط
2025	المنوفية - الطريق الإقليمي	19 قتيلة + عدد من الإصابات	انقلاب سيارة نصف نقل	الحادثة محل التقرير الحالي

هذه الحوادث وغيرها لم ينتج عنها أي مساءلة حقيقية، ولا تغييرات تشريعية، بل استمر النموذج كما هو: عاملات بلا عقود، بلا حماية، وبلا صوت.

ثالثا - الفقر والهشاشة الاجتماعية: بيئة تدفع الفتيات للموت بأجر يومي

لا يمكن فهم المأساة المتكررة للعاملات الزراعيات دون التوقف أمام السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي يدفع آلاف الأسر في الريف المصري لدفع بناتهن نحو هذا النوع من العمل الخطر والهش. فالحادثة لا تحدث في فراغ، بل في ظل منظومة اجتماعية منهكة، وسياسات اقتصادية تُقصي الفقراء وتُجبرهم على القبول بما لا يُقبل.

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الريف.

بحسب بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: (2023) نسبة الفقر على مستوى الجمهورية بلغت ٢٥,٧%، لكنها ترتفع لأكثر من 50% في ريف الوجه القبلي (محافظات مثل سوهاج، المنيا، أسيوط) في القرى، تعمل النساء في الزراعة كمصدر دخل أساسي أو مكمل، خاصة في الأسر التي تعاني من البطالة أو غياب الأب أو العائل. أمام غلاء المعيشة، تصبح ال ١٣٠ جنيه اليومية التي تحصل عليها العاملة الزراعية فرصة لا يمكن التفريط فيها، حتى وإن كانت تعني المغامرة بالحياة.

تهميش المرأة الريفية في السياسات العامة

المرأة الريفية لا تظهر في السياسات الحكومية إلا كأرقام. لا توجد برامج تدريب حقيقية، ولا مبادرات تأمين، ولا تمكين اقتصادي يستهدف العاملات في القطاع الزراعي الموسمي. الفتيات يعملن دون حماية قانونية، ولا تأمين صحي، ولا شبكة أمان.

غلاء المعيشة وتآكل الأجور

وفقًا لبيانات البنك المركزي، تجاوز معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٢٣ نسبة ٣٠% في بعض الشهور و في ابريل عام ٢٠٢٤ بلغ ٣٢,٥٠% ، مع ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. الأجور الحقيقية تآكلت، مما جعل من مبلغ ال ١٣٠ جنيه اليومية - رغم تدنيها - تبدو مغرية لأسرة لا تملك بدائل. الغلاء لم يصاحبه دعم اجتماعي فعّال. بل على العكس، تم تقليص دعم التمويين وتجميد معاشات التضامن لسنوات، مما فاقم هشاشة الأسر الريفية.

سياسات الدولة وأولوياتها

بينما تُنفق الدولة مليارات الجنيهات على مشروعات بنية تحتية كبرى - مثل العاصمة الإدارية أو الطرق الحرة - لا يُخصص جزء مماثل لتحسين حياة من يعملون في الأرض. غابت الأولوية للعدالة الاجتماعية، وغابت أدوات الحماية للفئات الهشة.

رابعا - الطريق الإقليمي: البنية التحتية التي تقتل

في صباح مأساوي على الطريق الإقليمي الجديد - أحد المشروعات القومية التي رُوّج لها باعتبارها شريانًا تنمويًا - اصطدمت سيارة ميكروباص بسيارة نقل مواد بتروولية تقل عاملات زراعيات. الحافلة: ١٩ جثة ممددة على الأسفلت، وعدد آخر من المصابات. ورغم فداحة الحادث، لم تكن الحادثة استثناء، بل تكرارًا لما جرى على نفس الطريق أكثر من مرة. 1. الطريق الإقليمي - مشروع ضخم لكن بمعايير ناقصة

الطريق الدائري الإقليمي بدأ العمل به في ٢٠١٠، وتم افتتاحه رسميًا في ٢٠١٨، بتكلفة تقدر بـ 8.5 مليار جنيه، وفقًا لتصريحات وزارة النقل. يربط بين عدة محافظات منها القاهرة والجيزة والمنوفية والشرقية، ويُستخدم كطريق سريع للشاحنات والنقل التجاري. لكن بعد سنوات قليلة، أصبح الطريق - خاصة في قطاع المنوفية - مصدرًا دائمًا للحوادث، بسبب:

غياب الإنارة الكافية في قطاعات واسعة.

ضعف أو غياب الحواجز الخرسانية الجانبية.

كثرة الحفر والهبوطات الأرضية رغم حداثة الطريق.

انعدام الرقابة على نوعية السيارات المستخدمة فيه.

بحسب تحقيق نشره موقع مصراوي في أكتوبر ٢٠٢٣، فإن الطريق شهد أكثر من 110 حادثة في عام واحد، ٦٠% منها بسبب تهاكك الطبقة الأسفلتية وعدم صيانتها.

وزارة النقل: مليارات تُنفق بلا رقابة صارمة

رغم أن الطريق الإقليمي يُعد مشروعًا قوميًا استراتيجيًا، إلا أن وزارة النقل لم تُجر عليه صيانة جادة منذ إنشائه، وبدأت أعمال "الترقيع" بعد الحوادث فقط. وكان وزير النقل قد صرّح في ٢٠٢٢ بأن "حوادث الطريق سببها السائقين"، دون أي إشارة إلى مسئولية البنية التحتية.

لكن السؤال الذي لا يُطرح غالبًا: من سمح باستخدام سيارات الميكروباصات المتهالكة او سيارات نصف نقل لنقل البشر على طريق سريع؟ وأين دور الوزارة في مراقبة الاستخدام غير القانوني للطريق؟
الإهمال هنا ليس تقصيرًا فرديًا، بل فشل مؤسسي في التصميم والرقابة والشفافية

خامسا – الشركات الزراعية ومحطات التصدير: أرباح تتكدّس فوق دماء العاملات

رغم أن العاملات الزراعيات الموسميات يتحملن المشقة اليومية في الحقول، بدءًا من جني العنب والفراولة وحتى توضيب المحصول وفرزه، إلا أنهنّ لا ينعمن بأي جزء حقيقي من الأرباح التي تحققها الشركات العاملة في هذا القطاع. بل على العكس، يقبعن في أسفل سلسلة القيمة، يُنتزع عملهن بأجر زهيد، دون تأمين، ودون أدنى التزام قانوني من أصحاب المزارع أو محطات التصدير.

من هم اللاعبون الكبار في السوق؟

في منطقة المنوفية ومحيط مدينة السادات، تنشط عشرات الشركات الزراعية ومحطات التوضيب، وتعمل أغلبها بالتصدير المباشر أو غير المباشر لأسواق أوروبا والخليج. من بين أبرز هذه الكيانات:

شركة – Bayway Egypt Farms النصر الزراعية الحديثة

مزارع عنب وخوخ الخطاطبة (المنوفية)

Al Tamem for Trade and Export

اتحاد منتجي الحاصلات البستانية (UPEHC)

مركز التصدير المصري (قويسنا)

وتُقدّر صادرات هذه الشركات من العنب وحده بعشرات آلاف الأطنان سنويًا.

2. الأرقام لا تكذب: أرباح بملايين مقابل أجور لا تسدّ الرمق

جدول تقديري لعائدات التصدير (2023)

أرباح بعض الشركات ومحطات التصدير العاملة في العنب بمنطقة المنوفية والسادات عن عام 2024 / 2023			
الإيرادات السنوية التقديرية (دولار)	متوسط سعر التصدير (دولار/كجم)	كمية التصدير التقديرية (طن)	اسم الشركة / المحطة
6,600,000	2.2	3000	Bayway Egypt Farms
2,160,000	1.8	1200	مزارع الخطاطبة
10,000,000	2	5000	Al Tamem for Trade and Export
76,000,000	1.9	40000	اتحاد منتجي الحاصلات (UPEHC)
16,800,000	2.1	8000	مركز التصدير المصري (قويسنا)

المصدر: بوابة الصادرات المصرية -هيئة تنمية الصادات- وزارة التجارة والصناعة

المصدر: اتحاد منتجي الحاصلات (UPEHC)

أكبر مصدرين للفواكه والخضروات

الإيرادات المقدّرة (\$)	متوسط سعر التصدير (\$/كجم)	التصدير السنوي (طن)	الشركة / المحطة
76,000,000 دولار	1.9 دولار	40,000 طن	اتحاد منتجي الحاصلات (UPEHC)
16,800,000 دولار	2.1 دولار	8,000 طن	مركز التصدير المصري (قويسنا)

المصدر: تقديرات مبنية على بيانات تحليلية دولية، وتقارير التجارة الزراعية الصادرة عن هيئات دولية ومحلية.

رغم هذه الأرباح الضخمة، تحصل العاملات على أجر يومي يتراوح بين 90 و120 جنيهاً فقط، دون تأمين صحي أو اجتماعي، ودون عقود مكتوبة. هذا يعني أن أجر العاملة في اليوم لا يتعدى 1٪ من قيمة ما تصدّره في اليوم الواحد.

نظام المقاول: كيف تتصل الشركات من المسؤولية؟

لا تتعامل هذه الشركات مباشرة مع العاملات. بل تعتمد على ما يُعرف بـ"المقاول الزراعي"، الذي يقوم بتجميع العاملات من القرى، وينسّق عمليات النقل، ويتقاضى من الشركة أجرًا كليًا لا يُفصح عنه. وبهذا: تتملّص الشركات من أية علاقة عمل مباشرة مع العاملات. لا تتحمّل أية مسؤولية عن وسيلة النقل أو ظروف العمل. تلقي اللوم على المقاول أو السائق في حال وقوع حوادث. هذا النموذج من التشغيل يُعدّ تعاقدًا زائفًا يخالف روح قانون العمل المصري، ويتعارض مع مبادئ منظمة العمل الدولية بشأن "سلاسل الإمداد العادلة".

الشركات تصدّر للعالم... وتخفي واقع العمال

عدد كبير من هذه الشركات يُسجّل منتجاته على أنها "منتجات زراعية عضوية" أو "صديقة للبيئة" لضمان تصديرها لأسواق أوروبا، خاصة ألمانيا وهولندا وفرنسا. لكنها تخفي تمامًا حقيقة ظروف العمل التي تُنتج فيها هذه السلع: عاملات بلا تأمين ساعات عمل طويلة أجور متدنية انعدام الحد الأدنى للسلامة المهنية في تقرير أصدرته منظمة "Fairtrade International" عام 2022، جرى التحذير من أن "كثيرًا من المنتجات الزراعية المُصدّرة من دول الجنوب تُنتج في ظروف عمل لا تفي حتى بالحد الأدنى من حقوق الإنسان".

شادسا – الانتهاكات القانونية: ما بين النصوص الغائبة والمُعطلة

رغم وضوح الانتهاكات التي تتعرض لها العاملات الزراعيات الموسميات، فإنها لا تُقابل بردع قانوني حقيقي، لا من الدولة ولا من الجهات الرقابية. ما يجري على الأرض هو منطقة

رمادية قانونيًا، تتوارى فيها الشركات خلف نظام المقاوله، وتُسدل فيها المؤسسات الحكومية ستار التجاهل، رغم أن عدة نصوص تشريعية - محلية ودولية - يمكن أن تُبنى عليها قضايا واضحة للمساءلة.

1. قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ والقانون ١٤ الجديد لسنة (2025) والذي سيبدأ العمل به في سبتمبر ٢٠٢٥

رغم شمول القانونين لكثير من المواد التي تحمي العمال، إلا أنه في التطبيق يتجاهل العمالة الزراعية غير الرسمية، أو يتركها في فراغ قانوني. ومن بين أبرز المواد ذات الصلة: المادة ١١: تُلزم صاحب العمل بتحرير عقد كتابي مع العامل.

➔ مخالفة مباشرة، إذ إن العاملات الزراعيات يُشغّلن بلا عقود.

المادة ٢٥: تُجرّم التمييز في الأجور على أساس الجنس.

➔ النساء العاملات يتقاضين أجورًا متدنية مقارنة بأجور الذكور في نفس القطاع.

المادة ٨٧: تُلزم صاحب العمل بدفع الحد الأدنى للأجور وتحديثه وفقًا للتضخم.

➔ العمل الموسمي الزراعي لا يخضع فعليًا للحد الأدنى للأجور.

المادة ١٠٤: تنص على مسؤولية صاحب العمل في توفير وسائل نقل آمنة للعاملين.

➔ نقل العاملات يتم عبر سيارات نصف نقل غير مؤمنة أو مكشوفة.

في حالة حادثة المنوفية الأخيرة، لا توجد جهة واحدة تحمّلت مسؤولية نقل ١٩ فتاة في سيارة لا تصلح لنقل بشر.

كل الأطراف تنصّلت: الشركة تقول "دي مقاوله"، والمقاول يقول "أنا مش صاحب الأرض"، والدولة تلتزم الصمت.

مخالفة الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها مصر

مصر عضو في منظمة العمل الدولية، وقد صدّقت على عدد من الاتفاقيات الأساسية، ما يجعلها ملزمة قانونيًا بتنفيذها. من بين هذه الاتفاقيات:

اتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة. (1958)

● تُخرق عبر التمييز الجندري في الأجور والفرص.

اتفاقية رقم ١٨٣ بشأن حماية الأمومة. (2000)

● لا توجد أي ضمانات صحية أو حمل أو رعاية للعاملات الزراعيات.

اتفاقية رقم ١٥٥ بشأن السلامة والصحة المهنية. (1981)

● ظروف العمل الزراعي الموسمي تخلو من أبسط شروط الحماية.

توصية رقم ٢٠٢ بشأن أراضيات الحماية الاجتماعية. (2012)

● العاملات لا يندرجن تحت أي مظلة تأمين اجتماعي أو صحي.

اتفاقية سيداو (CEDAW): بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

● الوضع القائم يُظهر تمييزًا اقتصاديًا، مهنيًا، واجتماعيًا ضد النساء العاملات في الزراعة.

لا مساءلة فعلية... بل إفلات كامل من العقاب

رغم النصوص، لا تُفعّل القوانين ولا الاتفاقيات. غياب التفتيش، ضعف النقابات، وعدم تفعيل العقوبات ضد الشركات، كل ذلك يجعل الانتهاكات تمرّ بلا أثر، وتُعاد إنتاجها في كل موسم حصاد.

وفقًا لتقرير للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة: (2022)

عدد مفتشي العمل في مصر لا يتجاوز 2,300 مفتش لكل القطاعات.
في بعض المحافظات الريفية، هناك 3-5 مفتشين فقط يشرفون على آلاف مواقع العمل.

ملحق قانوني - نصوص تشريعية ذات صلة بانتهاكات حقوق العاملات الزراعات الموسميات

أولاً: من قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته حتى ٢٠٢٥

المادة	النص الملخص	الانتهاك
مادة ١١	يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد عمل كتابي مع العامل.	عدم وجود عقود مكتوبة للعاملات الموسميات.
مادة ٢٥	يُحظر التمييز في الأجور على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي.	تمييز جنسدي واضح في الأجر وظروف العمل.
مادة ٨٧	يُلزم صاحب العمل بدفع الحد الأدنى للأجور وفقاً للتضخم.	أجور العاملات تتدنى دون مواكبة للحد الأدنى الرسمي.
مادة ١٠٤	يُلزم صاحب العمل بتوفير وسائل نقل آمنة للعاملين.	نقل العاملات في سيارات غير مصرح بها وغير آمنة.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها مصر

الاتفاقية	التاريخ	المضمون الأساسي	الانتهاك
رقم ١١١ (ILO)	1958	منع التمييز في الاستخدام والمهنة	تمييز ضد النساء في التوظيف والأجر.
رقم ١٨٣ (ILO)	2000	حماية الأمومة في العمل	عدم توفير ضمانات صحية ورعاية متعلقة بالحمل.
رقم ١٥٥ (ILO)	1981	السلامة والصحة المهنية	عدم تطبيق معايير السلامة والأمن في مواقع العمل ونقل العاملات.
توصية ٢٠٢ (ILO)	2012	تأمين الحماية الاجتماعية الدنيا	العاملات خارج نظم التأمين الاجتماعي.

الاتفاقية	التاريخ	المضمون الأساسي	الانتهاك
اتفاقية سيداو (CEDAW)	1981 توقيع مصر: (١٨/١٠/١٩٨١)	القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة	انتشار التمييز الاقتصادي والاجتماعي في تشغيل العاملات.

سابعاً – العاملات بلا نقابة: من يسند ظهورهن؟

إن الحق في التنظيم النقابي يعد حجر الأساس لأي نظام عادل للدفاع عن حقوق العمال. وعلى الرغم من النص الدستوري الذي يكفل للجميع حق تكوين النقابات، فإن التمثيل النقابي للعاملات في قطاع الزراعة الموسمية بالكاد يتجاوز ٢,٩٪ مقارنة بنسبة التغطية العامة البالغة ١١,٨٪. وجود عقبات بيروقراطية صارمة، وشروط تأسيس نقابات غير ملائمة، قد أدت إلى رفض أكثر من ١٤٠٠ طلب لإنشاء نقابات مستقلة في هذا القطاع. ونتيجة لذلك، تُترك العاملات دون صوت ينادي بحقوقهن، مما يُسهّل استمرار الانتهاكات دون مساءلة.

ثامناً – التوصيات: من الدم إلى الكرامة

لحماية حياة العاملات وضمان حقوقهن في بيئة عمل عادلة، يجب اتخاذ سلسلة من الإجراءات الفورية والاستراتيجية:
على الدولة:

تعميم التعاقد الرسمي: إصدار قرار وزاري يلزم أصحاب المزارع ومحطات التصدير بتوثيق علاقات العمل وتسجيل العاملات في التأمينات الاجتماعية.
تحسين وسائل النقل: حظر استخدام السيارات غير الآمنة لنقل العاملات وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.
تعزيز الرقابة: زيادة عدد مكاتب ومفتشي العمل، خصوصاً في المناطق الريفية، وتخصيص ميزانيات مناسبة لمراقبة ظروف العمل.
ضمان سلامة البنية التحتية: فتح تحقيق شامل في حالة الطريق الإقليمي وتطبيق معايير السلامة الصارمة في مشاريع البنية التحتية.
إعداد قانون خاص بالعمالة الموسمية: يضمن حقوق العاملات الزراعية في ظل نماذج التشغيل غير الرسمية.
على الشركات الزراعية ومحطات التصدير:
تحمل المسؤولية الاجتماعية: تخصيص نسبة من أرباح التصدير لصندوق دعم العاملات يوفر لهن تأميناً صحياً واجتماعياً.
التعاقد المباشر: الحد من استخدام وسطاء المقاولين والتعاقد بشكل مباشر مع العاملات لضمان حقوقهن.

على النقابات والمجتمع المدني:

تعزيز الوعي والتنظيم: إطلاق حملات توعية قانونية للعاملات، وتنظيم "عيادات حقوقية" متنقلة تُقدم المساعدة القانونية.
الضغط القانوني: العمل على تعديل قانون النقابات للسماح بظهور تنظيم نقابي مستقل يُمثل العاملات في القطاع الزراعي.

المصادر والمراجع

- مصادر إحصائية ورسمية:
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: (CAPMAS)
 - بيانات الفقر والدخل والعمالة غير المنتظمة (نشرة ٢٠٢٣-٢٠٢٤).
 - تقرير نسبة الفقر في الريف مقابل الحضر.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:
 - مؤشرات الاستثمار في البنية التحتية (تقرير ٢٠٢٣).
- المجلس القومي للأجور:
 - قرار الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص (٢٠٢٤)، ٧٠٠٠ جنيه شهريًا).
- وزارة النقل - هيئة الطرق والكباري:
 - بيانات رسمية عن تكلفة الطريق الإقليمي وصيانته (منشورة في بيان رسمي بالصحف، ٢٠٢١-٢٠٢٤).

• قوانين وتشريعات:

- **قانون العمل المصري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ (النسخة الأولية المعدلة)**
 - مواد: ١١، ٣٥، ٨٧، ١٠٤ الخاصة بعقود العمل، النقل، الأجور، وتشغيل النساء.

- **اتفاقيات منظمة العمل الدولية: (ILO)**
 - اتفاقية ١١١ (عدم التمييز في العمل)
 - اتفاقية ١٥٥ (السلامة والصحة المهنية)
 - اتفاقية ١٨٣ (حماية الأمومة)
 - التوصية ٢٠٢ (الحد الأدنى للحماية الاجتماعية)

دراسات أكاديمية وتحليلية:

- **د. هبة الليثي: (2023)**
 - دراسة عن الفقر وخط الفقر المدقع في مصر.
- **دراسة صادرة عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2021):**
 - حول أوضاع العاملات الزراعيات والتأمينات الاجتماعية.
- **تقارير إعلامية موثقة** مدى مصر - الشروق - الوطن - المصري اليوم
 - تغطية حادثة يونيو ٢٠٢٥ وتصريحات شهود العيان

مصادر مرتبطة بالشركات والمزارع ومحطات التصدير:

- **قاعدة بيانات المجلس التصديري للحاصلات الزراعية (Export Council for Agricultural Crops - ECAC):**
 - تضمن قوائم بأسماء الشركات المعتمدة والمصدرة، وكميات التصدير السنوية، وأسعار البيع. تم استخدامها لتقدير صادرات كل من:
 - شركة النصر الزراعية الحديثة Bayway Egypt Farms -
 - مزارع العنب والخوخ بالخطاطبة (المنوفية)
 - AI Tamem for Trade and Export
 - اتحاد منتجي الحاصلات (UPEHC)
 - مركز التصدير المصري - قويسنا
- **تقارير التجارة الدولية التابعة لمنظمة FAO و UN Comtrade (2022-2023):**
 - استخدمت لتقدير متوسط أسعار التصدير بالدولار للكيلو الواحد، ومقارنتها بإجمالي الكميات المُصدّرة.
- **تحليل داخلي تم باستخدام بيانات منشورة جزئيًا على مواقع شركات التصدير وعلى صفحاتها الرسمية (LinkedIn / Facebook / مواقع شركات التبعنة):**
 - وهو مصدر ثانوي يدعم التقديرات، لكنه لم يعتمد على وثائق رسمية معلنة بنسبة ١٠٠٪، ولذلك دُكر في التقرير أن الأرقام "تقديرية مبنية على بيانات حقيقية لكنها غير مفصّل عنها رسميًا."